

# الاقتصاد المصري في ظلّ الاستعمار البريطاني

قراءة لحقبة ما بين (١٨٨٢-١٩١٤م)

محمود عبد العظيم عبد العال<sup>١</sup>

## تمهيد

يعدّ الاحتلال البريطانيّ لمصر في الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٩٥٢م أحد حلقات الاستعمار الكبرى التي تعرّضت له البلاد طوال تاريخها، وواحدًا من أبرز المحاولات الاستعماريّة في العصر الحديث عامّة، وهذا الاحتلال لم يؤثّر على مصر فحسب، بل كان له تأثير كبير على الدولة البريطانيّة نفسها، حيث اتخذت من الاستعمار منهجًا لتطبيق سياستها الخارجيّة وأهدافها الاستعماريّة، ووجدت في مصر خير مثال لتحقيق هذا المشروع الاستعماري. لم تقتصر أهداف الاحتلال البريطاني لمصر على فرض السيطرة عليها فحسب، بل أرادت بريطانيا أن تجعل من مصر قاعدة بريطانيّة خارج الحدود الجغرافيّة للدولة المستعمرة، تستطيع من خلال هذه القاعدة تحقيق أهدافها الاستعماريّة وتوسّعاتها التي ترغب بها، عن طريق ضمّ العديد من المناطق والبلدان المجاورة لمصر، وكذلك التي تقع في إقليمها الجغرافي في قارة أفريقيا.

سعت بريطانيا إلى فرض هيمنتها على مصر عسكريًا، وسياسيًا، واقتصاديًا، وثقافيًا، وشكّل الهدف الاقتصادي أحد أبرز الأهداف البريطانيّة التي جعلتها تُقدّم على احتلالها، لقد أدركت بريطانيا جيّدًا مدى الدور الاقتصادي الذي من الممكن أن تلعبه مصر في حالة السيطرة عليها؛ لما لها من أهميّة اقتصاديّة كبيرة، يشهد عليها تاريخها منذ القدم؛

١. باحث وأكاديمي متخصص في الدراسات التاريخيّة - مصر.

فقد كانت سلّة غذاء للعديد من الإمبراطوريات العظمى عبر التاريخ، ولعلّ أبرز مثال على ذلك دورها الاقتصادي في عهد الامبراطورية الرومانية التي كانت تعتمد بشكل رئيس على إمدادات القمح والمؤن القادمة من مصر.

من هنا جاء الاهتمام الكبير بالجانب الاقتصادي من قبل المحتلّ البريطاني عند احتلاله لمصر؛ حيث سعى للاستفادة من القدرات والموارد الاقتصادية الهائلة التي تتمتع بها مصر، وتحويل الاقتصاد المصري لتلبية احتياجاته وقت السلم وكذلك وقت الحرب. هذه الدراسة سوف تسلّط الضوء على إحدى فترات الاحتلال البريطاني بدءاً من سنة ١٨٨٢م حتى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م. وقد جرى تقسيم الدراسة إلى محاور ثلاثة، هي:

**المحور الأوّل:** دور الاحتلال البريطانيّ في استغلال موارد مصر الزراعيّة.

**المحور الثاني:** أوضاع الصناعة في مصر فترة الاحتلال البريطانيّ.

**المحور الثالث:** تأثير الاحتلال البريطانيّ على التجارة في مصر.

## المحور الأوّل

### دور الاستعمار البريطاني في استغلال موارد مصر الزراعية

تعرّضت مصر عبر تاريخها للكثير من الحركات الاستعماريّة، وقد عملت غالبية هذه الحركات على الاستفادة من إمكانيات البلاد الزراعيّة الكبيرة، فمصر بطبيعتها ظلّت عبر العصور المختلفة مؤهّلة دائماً لأن تكون بلداً زراعياً ناجحاً؛ حيث تتوفر فيها كل المقوّمات الرئيسيّة لنجاح الزراعة وتقدّمها؛ من تربة خصبة صالحة للزراعة، ومناخ معتدل متنوّع، ومصادر مياه متعدّدة من مياه النيل، والأمطار، والآبار، والعيون، والمياه الجوفيّة، إضافة إلى وفرة اليد العاملة، ذات الخبرة الزراعيّة الكبيرة؛ ممّا أسهم في تنوّع المحاصيل، وزيادة إنتاجيّتها.

ولقد حاولت بريطانيا بعد احتلالها لمصر سنة ١٨٨٢ م استغلال مقدراتها الزراعيّة؛ لخدمة أهدافها، وتوفير احتياجاتها من المواد الخام، التي تحتاجها المصانع البريطانيّة؛ ولذلك أولت اهتماماً كبيراً بالزراعات التي توفرّ المواد الخام وخاصة القطن، الذي حاز على الاهتمام الأكبر من قبل الاحتلال البريطاني في مصر، وعملت الحكومة البريطانيّة على تسخير كافة الظروف لخدمة ذلك الغرض؛ فاتّجّعت كل جهودها في سبيل الترويج لزراعة القطن، وتخصيص معظم الأراضي الزراعيّة المصريّة لزراعته، وزيادة إنتاجيّة البلاد منه<sup>١</sup>.

عملت سلطات الاحتلال البريطاني على إصلاح نظام الريّ في مصر لخدمة زراعة القطن، خاصّة وأنّ القطن من المحاصيل الصيفيّة التي تحتاج إلى الكثير من المياه، ولذلك أصدرت العديد من التشريعات والقوانين لتحسين شؤون الري وتنظيمه، ووضعت نظاماً دقيقاً للإشراف على نظام الريّ وإصلاحه، وعملت على تحويل الأراضي التي كانت تروى بالحياض إلى أراضي تروى بالريّ الدائم؛ فقامت بتطهير الترع وتوسعتها، مثل ترعة الإبراهيميّة، وشقّ ترع جديدة، وحفر المصارف، وإصلاح القناطر الخيريّة التي

١. لهيطة، محمّد فهمي، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، ص ٣٢٥.

يتوقّف عليها الريّ الصيفي في الدلتا، وكان بناؤها قد تعرّض للتصدّع، وجرى إصلاحها سنة ١٨٨٦ م<sup>١</sup>، وكما كان هناك اهتمام بالرياحات التي تتفرّع بالقرب من القناطر الخيريّة، وتأخذ منها ماءها، حيث جرى تطهير رياح البحيرة، وزيد في عمق الرياح المنوفي، وحفرت الرياح التوفيقي، الذي يروي المديرية الواقعة في شرقي فرع دمياط<sup>٢</sup>، كما أنشأ العديد من القناطر الأخرى، مثل قناطر إسنا سنة ١٩٠٨ م، التي شيّدت بهدف رفع منسوب المياه أمام الفيضان؛ لسدّ حاجة الحياض الموجودة في جهة إسنا وقنا عند حدوث الفيضان بها<sup>٣</sup>، وكذلك قناطر زفتى سنة ١٩٠٢ م، وقناطر أسيوط سنة ١٩٠٣ م، كما جرى بناء بعض الخزانات؛ لتخزين المياه فيها، واستخدامها عند الحاجة إليها، وأبرزها خزّان أسوان سنة ١٩٠٢ م<sup>٤</sup>، الذي شكّل أكبر سدود العالم آنذاك، وقد بدأ العمل فيه سنة ١٩٠٤ م، وبلغت طاقته التخزينيّة حوالي مليون متر مكعب من الماء، وجرى تنفيذ بعض الأعمال لزيادة السعة التخزينيّة للسدّ؛ فتمّت تعليته سنة ١٩١٢ م حتى وصلت سعته التخزينيّة إلى ٢,٢٥ مليون متر مكعب من الماء<sup>٥</sup>.

واستعانت الحكومة البريطانيّة بمجموعة من كبار المهندسين البريطانيّين، من ذوي الخبرة والكفاءة، الذين جرى اختيارهم بعناية فائقة، وكان أبرزهم جرستن، وويلكوكس، وفوستن، وقد حصلوا على الحرّية الكاملة في إدارة شؤون الريّ في مصر، حيث أوكلت إليهم مناصب مفتّشي الري في المديرية، واختير السير «كولن سكوت مونكريف» وكيلاً لوزارة الأشغال سنة ١٨٨٤ م، وأسند إليه اختصاص توزيع المياه، ومراقبة أشغال

١. كرومر، اللورد، مصر الحديثة، ج٢، ص٥٥٣؛ تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، م. س، ص٣٢٥.

٢. مصطفى، محمّد عبد الرحمن، تاريخ مصر الحديث، ص٢٩٩؛ صبري، محمّد، تاريخ العصر الحديث مصر «من محمّد علي إلى اليوم»، ص٢٣١.

٣. كرومر، اللورد، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٦ م، ص١٠٩.

٤. القوني، مصطفى، تطوّر مصر الاقتصادي في العصر الحديث، ص١٥٨.

٥. مصر الحديثة، م. س، ج٢، ص٥٥٤؛ هرشلاغ. ز. ي: مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ص١٥٣، ١٥٩.

الري، وجرى توزيع المياه بالعدل على الأقطان الزراعيّة<sup>١</sup>. وأسهمت زيادة مشاريع الري التي قامت بها الحكومة البريطانيّة، في تحوّل الكثير من الأراضي الزراعيّة المصريّة من ريّ الحياض إلى الريّ الدائم؛ ممّا ساعد في اتّساع رقعة الأراضي الزراعيّة، والتي تمّ استغلالها في زراعة القطن، كما أسهم إصلاح منظومة الريّ في زراعة الأرض مرتين أو ثلاثة مرات في السنة بعد أن كانت تُزرع مرّة واحدة<sup>٢</sup>. وفي إطار السياسة البريطانيّة للنهوض بالزراعة في مصر، عملوا على إقامة مؤسّسة أهليّة، تشرف على أعمال الزراعة والريّ في البلاد، فقاموا بتأسيس الجمعيّة الزراعيّة الخديويّة سنة ١٨٩٩م، من مجموعة من كبار المزارعين، وكان الغرض منها تحسين الشؤون الزراعيّة، وفي سنة ١٩٠٧م بدأ إنشاء الجمعيات التعاونيّة الزراعيّة، بهدف تحسين حالة الفلاحين الماليّة والمعنويّة، وكان الانضمام لهذه الجمعيات اختياريّاً، وقد جمعت الكثير من الفلاحين، وكان لهذه الجمعيات دور كبير في إقراض الفلاحين الأموال اللازمة للزراعة، وإدخال الآلات الزراعيّة الحديثة، وتوفير البذور والتقايي الزراعيّة الجديدة وخاصّة القطن، إضافة إلى استيراد السماد من الخارج، وإنشاء المصانع الزراعيّة، وغيرها<sup>٣</sup>.

كما سعت سلطات الاحتلال البريطاني في إلغاء نظام السخرة، الذي كان منتشرًا في القطر المصريّ، وأصرّت على ضرورة حصول العامل المصريّ على أجر نظير العمل الذي يقوم به، وعدم تعرّضه للجلد إذا لم يرغب في العمل، ولا تزال بريطانيا تحارب نظام السخرة حتى جرى إلغاؤه بشكل نهائيّ سنة ١٨٩٢م<sup>٤</sup>. غير أنّ الاهتمام الكبير الذي أبدته الحكومة البريطانيّة في إصلاح نظم الريّ والزراعة

---

١. مصر الحديثة، م. س، ج٢، ص ٥٥٤؛ تاريخ العصر الحديث مصر «من محمّد علي إلى اليوم»، م. س، ص ٢٣١.  
٢. تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، م. س، ص ٣٢٧؛ تطوّر مصر الاقتصادي في العصر الحديث، م. س، ص ١٦٠.  
٣. مصر الحديثة، م. س، ج٢، ص ٥٤٣-٥٤٤؛ تطوّر مصر الاقتصادي في العصر الحديث، م. س، ص ١٦٣.  
٤. مصر الحديثة، م. س، ج٢، ص ٥٠١-٥٠٢؛ مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، م. س، ص ١٥٣.

في مصر، لم يُقصد منه الخير لمصر، ونفع أهلها، وتوفير العزّ والرفاهية لهم، كما لم يكن النهوض بالزراعة وزيادة إنتاجية البلاد من المحاصيل والحبوب المختلفة هدفه تحقيق البلاد للاكتفاء الذاتي من هذه السلع والمحاصيل، والتخفيف عن كاهل الأهالي، بل كان بغرض نجاح زراعة محصول واحد وهو القطن، والتوسّع في زراعته؛ لخدمة مصالح بريطانيا، وأهدافها الاستعماريّة، وتوفير القدر الكافي من المادّة الخام اللازمة للمصانع البريطانيّة، خاصّة وأنّ القطن المصريّ اشتهر بجودته<sup>١</sup>.

كان للسياسة البريطانيّة التي اتبعتها في الزراعة بمصر، بتوجيه كل الجهود للاهتمام بمحصول واحد وهو القطن، آثار كارثية على البلاد عامّة والزراعة خاصّة، فقد جاء الاهتمام بزراعة القطن على حساب بقية المحاصيل الزراعية الأخرى، وخاصة المحاصيل الأساسية التي يعتمد عليها السكان لتوفير احتياجاتهم الضرورية من السلع الغذائيّة، مثل الحبوب، والقمح، والأرز، والسكر، وغيرها، وتحولت مصر من بلد منتج لهذه المحاصيل، إلى بلد يعتمد على الاستيراد الخارجي لكفاية حاجتها من المواد الغذائيّة؛ مما زاد من قيمة الواردات<sup>٢</sup>.

ومن أجل إخلاء المجال أمام زراعة القطن سعّت بريطانيا جاهدة للقضاء على زراعة المحاصيل الزراعية التي تقف عائقاً أمام انتشار زراعة القطن في مصر، فكانت لها جهود كبيرة في القضاء على زراعة الدخان التي كانت رائجة في البلاد، حيث شكّل الدخان المنافس الأقوى بين المحاصيل الزراعيّة للقطن، ولذلك فرضت على الدخان ضرائب كبيرة، فبعد أن كانت قيمة الضريبة المفروضة على عوائد الفدان الواحد من الدخان جنيهين ونصف مصرياً فقط سنة ١٨٨٠م، وصلت في سنة ١٨٨٤م إلى عشرين جنيهاً، ثمّ زادت إلى ثلاثين جنيهاً في سنة ١٨٨٧م، مع فرض غرامة قدرها مئة جنية مصريّ على كل

١. إبراهيم، شحاتة عيسى، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، ص ٦٩؛ تطوّر مصر الاقتصادي في العصر الحديث، م. س، ص ١٥٨.

٢. رودستين، المسيو تيودور، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، ص ٤٥٨-٤٥٩.

فدان من الدخان يُضبط مزروعاً أو مشتولاً بغير الحصول على ترخيص بزراعته، وكذلك معاقبة البلدان التي يضبط بها زراعة شيء من الدخان دون ترخيص، بمنع زراعته بها مدة خمس سنوات، ولا تزال السلطات البريطانية تحارب زراعته حتى ألغتها تماماً بموجب قانون خاص في يونيو سنة ١٨٩٠م، وفرضت غرامة مالية كبيرة قدرها ٢٠٠ جنيه على كل فدان يزرع دخاناً، مع مصادرة وإتلاف المحصول، واستعانت بالاستيراد من الخارج لسدّ احتياج البلاد من الدخان، وحتى عندما تراجع الحكومة البريطانية عن قرارها بمنع زراعة الدخان والسماح بزراعته مرة أخرى، حجّمت زراعته، واقتصرت على عدد من المديرّيات وهي: بني سويف، والمنيا، وأسيوط، وجرجا، وقنا، واشترطت زراعة كل مديريّة ١٠٠ فدان بحد أقصى، وفرضت رقابة صارمة على المخالفين، كما زادت من الضرائب المفروضة على المناطق المزروعة دخاناً<sup>٢</sup>.

كما حاربت سلطات الاحتلال البريطانيّ زراعة الكتّان، فتقلّصت زراعته من ٥٧٢٩٧ فدان إلى ٤١٢٨ فدان، وقلّ إنتاج البلاد منه، حيث بلغ ٢٠٦٤٠ قنطاراً، بعد أن كان ٢٨٦٩٨٥ قنطاراً قبل مجيء الاحتلال<sup>٣</sup>، كذلك قضت سياسة الاحتلال على زراعة نبات النيلة، الذي يستخدم في صناعة الأصباغ، وعودّ ذلك باستيراد النيلة من بلاد الهند، والأصباغ الصناعيّة من الخارج، كما انخفضت زراعة القمح، والشعير، وقصب السكر، ولم يعد إنتاج البلاد منها يكفي لسدّ حاجة السكان، وقامت الحكومة البريطانية بسدّ العجر عن طريق الاستيراد من الخارج<sup>٤</sup>.

وبشكل عام، فإنّ سياسة الاحتلال البريطاني في مصر لم تهتم إلا بزراعة القطن وما يخدمه، ولم يكن اهتمامها ببعض المحاصيل الأخرى إلا لكون زراعتها تخدم زراعة القطن، مثل ما فعلت مع البرسيم، حيث حرصت على استمرار زراعته؛ نظراً لارتباطه

١. جرجس، حنين، الأطنان والضرائب في القطر المصري، ص ٦٤٣-٦٤٤.

٢. الزيايدي، داليا عادل، النظم الاقتصادية المقارنة، ص ١٣٢.

٣. تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، م. س، ص ٣٣٧.

٤. الحية، أحمد أحمد، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ص ١٤٧-١٤٨.

بمحصول القطن؛ لكونه يحافظ على خصوبة التربة الزراعية، حيث يحتوي على المواد اللازمة لنموّ النبات؛ ولذلك بلغت المساحة المزروعة من البرسيم حوالي خمس مساحة الحاصلات الزراعيّة في مصر<sup>١</sup>.

ومع ذلك فإن المحافظة على استمراريّة زيادة الانتاج من محصول القطن، ورهن اقتصاد البلاد بهذا المحصول كانت محلّ شك، فقد كانت معرضة لمخاطر كثيرة ومخاوف عظيمة ناجمة عن احتمالية حدوث عجز في الإنتاج أو المحصول لأي سبب كان، من مثل قلة المياه، نتيجة انخفاض مياه النيل، أو حدوث كساد أو أزمة عالمية في سوق القطن، أو تعرّض المحصول للإصابة بأيّ من الآفات الزراعية، وخاصة الدودة التي غالبًا ما كانت تصيب محصول القطن، وقد ظهر ذلك جليًا في العديد من السنوات كما حدث سنة ١٩٠٤م، حيث أصيب محصول القطن بالدودة، وكان من آثاره إتلاف كمية كبيرة من القطن ما قيمته مليونين من الجنيهات، وتكرّر المشهد مرة أخرى سنتي ١٩٠٨، ١٩٠٩م، وترتّب على الأزمة في هذه المرة خسارة ما قيمته ثمانية مليون جنيه من محصول القطن<sup>٢</sup>. من جانب آخر فإن طريقة الريّ الدائم كان لها آثار سلبية على الأرض الزراعيّة، حيث تعرّضت الأرض للملوحة نتيجة تشبّعها بالمياه، كذلك فإن زراعة الأرض لمرتين أو ثلاثة بعد أن كانت تُزرع مرة واحدة؛ أضعف التربة، خاصّة مع استمراريّة زراعتها لمحصول واحد متمثلاً في القطن، ممّا أدّى إلى إجهادها وقلة إنتاجيتها، الأمر الذي ترتّب عليه ضعف إنتاج محصول القطن<sup>٣</sup>، وممّا زاد الأمر سوءاً أنّ الإدارة البريطانيّة لم تسع لإيجاد حلّ لهذه المشكلة من جذورها، والوقوف على الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى ذلك، بل حاولت معالجة هذه المشكلة بشكل مؤقت بما يخدم مصالحها، دون النظر إلى مدى تأثير ذلك على الأرض مستقبلاً، وتمثّلت معالجتها في استخدام السماد الكيميائي، وبلا

١. تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، م. س، ص ١٤٧.

٢. م. ن، ص ٤٥٦.

٣. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، م. س، ص ١٦٣.

شكّ فإنّ هذه الطريقة لم تكن كافية لمعالجة المشكلة، إنما كانت مسكناً مؤقتاً لحلّ الأزمة، كما أن استخدام السماد أضاف أعباء إضافية على الفلاحين؛ حيث زادت تكلفة زراعة فدان القطن من ٢٠ إلى ٢٥ شلناً على أثر استخدام السماد الجديد، ولم يكن في استطاعة الفلاحين استخدام السماد الطبيعي؛ نظراً لغلاء علف الحيوانات<sup>١</sup>.

ولقد ظهر ضعف إنتاج البلاد من القطن من خلال الإحصائيات الرسمية، فرغم زيادة مساحة القطن المزروع كلّ سنة، إلا أنّ المحصول كان متفاوتاً بين الزيادة والنقصان، تبعاً للأسباب سابقة الذكر، ومن أمثلة ذلك، انخفاض متوسط إنتاج البلاد من القطن في بدايات القرن العشرين مقارنة مع إنتاج تسعينات القرن السابق، رغم اتّساع المساحة المزروعة في البلاد تلك الفترة<sup>٢</sup>.

يظهر ممّا سبق، أن اتّساع زراعة القطن في مصر فترة الاحتلال البريطاني لم تعد بالنفع على البلاد ولا على الفلاح المصري، إنّما كانت الفائدة الكبرى لخزانة الحكومة البريطانية، وفي المقابل كان لهذه السياسة الزراعة أحادية الجانب، آثارها الكارثية على الشعب المصري عامّة، حيث ظلّ يعاني لعقود؛ نتيجة لهذه السياسة الزراعية، وذلك بعد أنّ رهن غذاءه بالاستيراد من الخارج، وعلى المستوى المستقبلي فقد أسهمت إدارة الحكومة البريطانية للزراعة في مصر في إجهاد التربة الزراعية وقلة إنتاجيتها، وتعرّضها للتصحّر، ولا زالت البلاد تعاني من آثار تلك السياسات حتى وقتنا هذا.

١. تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، م. س، ص ٤٥٧-٤٥٨.

٢. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، م. س، ص ١٦٣.

## المحور الثاني

### أوضاع الصناعة في مصر فترة الاحتلال البريطاني

عانت الصناعة المصرية كثيراً في ظلّ الاحتلال البريطاني، وخاصّة في الفترة من ١٨٨٢م حتى قيام الحرب العالميّة الأولى سنة ١٩١٤م، وذلك نتيجة السياسة التي اتّبعها الحكومة البريطانيّة، التي هدفت إلى تدمير الصناعة المصريّة المحليّة؛ حتى تكون غير قادرة على منافسة السلع والمنتجات الواردة، وليس أدلّ على ذلك من أن البريطانيين لم يدخلوا صناعة واحدة إلى مصر في فترة الدراسة، بل على النقيض من ذلك، عملوا على القضاء على كل ما هو من شأنه أن يعود على الصناعة بالتقدّم والازدهار<sup>١</sup>.

عملت السياسة البريطانيّة في مصر على نشر أكذوبة أن مصر غير مؤهلة لأن تكون بلداً صناعياً ناجحاً؛ نظراً لافتقارها لمقومات الصناعة، وحاولت ترسيخ ذلك في نفوس المصريين، لدرجة أنهم سجّلوها في الكتب المدرسية، حتى تصبح حقيقة راسخة في عقول التلاميذ وأذهانهم، ومن ثمّ تضمن تسليم الجميع بحقيقة ضعف قدرات البلاد الصناعية، وما يترتب عليه من عدم رغبة المصريين وإقبالهم على العمل بالصناعة، ومن ثم الاعتماد على الواردات الصناعية القادمة من الخارج<sup>٢</sup>.

وقد انقسمت الصناعة في مصر في عهد الاحتلال البريطاني حتى قيام الحرب العالميّة الأولى إلى قسمين: الصناعات الصغيرة، والصناعات الكبيرة، فأما الصناعات الصغيرة فهي الصناعات الوطنيّة أو الأهلية التي يعتمد عليها الأهالي، وهي صناعات بسيطة قديمة، يقتصر وجودها على الورش والحوانيت الصغيرة، ويقوم بالعمل بها مجموعة صغيرة من الصنّاع والعمّال، وهي صناعات بدائيّة، حيث تُستعمل فيها الأساليب والآلات القديمة، وأبرز هذه الصناعات: الحدادة، والنساجة، والبناء، والصبّاعة، والنجارة،

١. تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، م. س، ص٤٥٨؛ تطوّر مصر الاقتصادي في العصر الحديث، م. س، ص١٦٣.

٢. الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، م. س، ص٧٠.

والدباغة، وقد انتشرت الصناعات الصغيرة في كافة أنحاء القطر المصري، ومع ذلك فقد اشتهرت بعض الأماكن بنوع معين من هذه الصناعات، حيث عُرفت القاهرة بكونها مركزاً مهماً لأنواع الحرف وضروب الصناعات، وكانت المحلّة الكبرى متخصصة في صناعة المنسوجات القطنية والحريية، واشتهرت في دمياط صناعة المنسوجات الحريرية، والنجارة، والجلود، والأحذية، وفي أسيوط انتشرت صناعة المنسوجات عامة وعمل الشيلان خاصة، وأما قنا فتركزت فيها صناعة الفخار<sup>١</sup>.

أما الصناعات الكبيرة التي برزت في مصر أثناء تلك الفترة، فهي تلك التي قامت في المصانع الكبيرة، برؤوس أموال أجنبية، حيث لم يُقبل المصريون على استثمار أموالهم في الصناعة؛ خشية تعرضهم للخسارة، ولذلك سيطر الأجانب على الصناعات الكبيرة في مصر، وكانت أشهر المصانع آنذاك شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية، وشركة السكر، وشركات الأسمت، والطوب، والكحول، والصابون، والمطاحن<sup>٢</sup>.

وفي الوقت الذي اعتمدت فيه الصناعات الكبيرة التي يسيطر عليها الأجانب على الأنظمة والوسائل والآلات الحديثة، كانت الصناعات الأهلية تقوم على كفاءة العامل والصانع؛ لذلك لم يكن هناك وجه للمقارنة بين الجانبين، ولم تستطع الصناعات الأهلية البسيطة مجابهة الإمكانيات الهائلة للمصانع الكبيرة، ومع الوقت انهارت الصناعات الصغيرة، وأصبحت غير قادرة على منافسة منتجات المصانع الكبيرة، وتعرض أصحابها لخسائر كبيرة، مما كان له أكبر الأثر في إهمال الصناعات والحرفيين للصناعات الأهلية، وأقبل الكثير منهم على إغلاق ورشهم وحوانيتهم<sup>٣</sup>.

لقد أسهمت عوامل عدة في انهيار الصناعة في مصر في فترة الدراسة، وكان للاحتلال البريطاني الدور الأبرز في حدوث هذا الانهيار؛ فقد أهمل الصناعة، وأسهمت سياسته

١. تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، م. س، ص ٣٤٢.

٢. تطوّر مصر الاقتصادي في العصر الحديث، م. س، ص ١٦٤.

٣. تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، م. س، ص ٣٤٣.

في إضعاف الصناعة وتدميرها، حيث صبَّ اهتمامه على الزراعة وخاصة زراعة القطن، وأهمل زراعة المحاصيل الأخرى التي تستخدم في الصناعة، مثل الكتان، وقصب السكر، والزيتون، والفواكه، كما لم يعتنوا بتربية الأغنام والماشية<sup>١</sup>.

ومن العوامل التي أدت إلى تدهور الصناعة في مصر، عدم اهتمام المصريين بالصناعة، وتوجههم إلى الزراعة، حيث فضّل أصحاب رؤوس الأموال من المصريين استثمار أموالهم في الزراعة واستصلاح الأراضي، وأحجموا عن المجازفة بأموالهم في الصناعة خشية تعرّضهم للخسارة؛ نظراً لعدم قدرتهم على منافسة المصانع الأجنبية، التي تعتمد على الأساليب الحديثة في الصناعة، في حين اعتمد المصريون على الوسائل البدائية القديمة، كما كانت المصنوعات الأجنبية تنال الإعانات والمنح والمساعدات من حكوماتها، بينما عانت الصناعات المصرية من كثرة فرض الضرائب<sup>٢</sup>.

وشكّلت الرسوم الجمركية أحد أكثر العوامل التي أرهقت الصناعة المصرية وأدت إلى إضعافها، لا سيّما وأنها كانت تطبّق من قبل مصلحة الجمارك التي يتولّى إدارتها أحد المشرفين البريطانيين، والذين لم يعبأوا بتوفير الحماية الجمركية للصناعة المصرية، وقد نصّت المعاهدات التجارية التي وقعت بين مصر والبلاد الأجنبية على فرض ضريبة على الواردات تقدّر بـ ٨٪، واستثنى من ذلك السكر المكرّر، وخشب البناء، والكحول، والحيوانات، والبترو، حيث كان من حقّ الحكومة أن تزيد نسبة الرسوم عليها عن نسبة ٨٪، أمّا الرسوم الجمركية على الصادرات فلم تتعدّ نسبة ١,٢٥٪ من قيمتها، وكان لهذه الإجراءات الجمركية التعسّفية أثرها السلبي على الصناعة الأهلية، حيث حرمتها من التمتع بالحماية الجمركية؛ إذ إنّ الرسوم الجمركية على الواردات من المنتجات الصناعية الأجنبية قليلة؛ ممّا أدى إلى زيادة حدّة المنافسة الأجنبية للصناعات المحلية، في حين

١. محمّد فهمي، لهيطة، تاريخ فؤاد الأوّل الاقتصادي «مصر في طريق التوجية الكامل»، ص ٢٨٢.

٢. تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، م. س، ص ١٨٨.

٣. تاريخ فؤاد الأوّل الاقتصادي «مصر في طريق التوجية الكامل»، م. س، ص ٥٢٧.

كانت الصناعات الأهلية تعاني من تكلفة باهظة؛ نتيجة ارتفاع الجمارك على الواردات من الآلات والمواد الخام اللازمة للصناعة؛ مما شكّل الكثير من الأعباء؛ فأصبحت الصناعة المصرية غير قادرة على منافسة المنتجات الصناعية الواردة من الخارج، والتي تتمتع بقدرات مميزة في منافسة الصناعات الوطنية<sup>١</sup>.

عملت سلطات الاحتلال البريطاني في مصر، ومن خلفها الحكومة المصرية المغلوب على أمرها، والقابعة تحت وطأته، على إرهاب الصناعات المصرية، بكثرة فرض الضرائب على المنتجات الصناعية، والمواد الخام التي تستخدم في الصناعة، وعلى السلع الضرورية التي تصنع داخل البلاد، ويستعملها جميع أبناء المجتمع مثل السكر والكبريت والشاي<sup>٢</sup>، وعملت جاهدة على جعل المنتج المحلي أكثر تكلفة من المنتجات المستوردة؛ حتى لا يستطيع منافستها، وقد توسّع اللورد كرومر<sup>٣</sup> في تطبيق هذه السياسة، عندما فرض رسوم تقدر بـ ٨٪ على جميع المصنوعات القطنية المصرية؛ ممّا أدى إلى انهيار صناعة غزل القطن التي كانت رائجة من قبل، خاصة مع توفر المواد الخام، وانخفاض أجور العمال العاملين بها، كما اتّبع السياسة نفسها على الدخان؛ ممّا أدى إلى تدمير صناعته<sup>٤</sup>. كذلك فرضت ضريبة الاستهلاك على السكر وكان لها آثار كبيرة في إضعاف صناعته في البلاد<sup>٥</sup>.

استغل الأجنبي فرصة تدهور الصناعة الوطنية، وانخفاض مستوى معيشة الصناع

١. تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، م. س، ص ١٨٥-١٨٦.

٢. تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي «مصر في طريق التوجية الكامل»، م. س، ص ٥٢٩-٥٣٠.

٣. اللورد كرومر: اسمه الحقيقي السير إيلفيلين بارنج إيرل كرومر، ثمّ منح لقب لورد، واشتهر باسم اللورد كرومر، عين وكيلًا للحكومة البريطانية في مصر وقصلها العام سنة ١٨٨٣م، وظلّ في منصبه حتى سنة ١٩٠٧م، وكانت له جهود كبيرة في تثبيت حكم الدولة البريطانية في مصر ووضع أسس الحماية البريطانية بها، وكانت وفاته سنة ١٩١٧م. مصر الحديثة، م. س، ج ١، ص ٧١٠؛ الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، م. س، ص ٧٤.

٤. تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، م. س، ص ٤٥٩-٤٦٠.

٥. تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، م. س، ص ١٨٥.

والحرفيين المصريين، فعملوا على إضعاف تلك الصناعة والقضاء عليها، وإحكام السيطرة على الصناعة المصرية برمتها، حتى لا يكون هناك منافس لمنتجاتهم، ومن جانب آخر عملت على استغلال الصناع المصريين خاصة المهرة منهم، وتفريغ الورش منهم، عن طريق جذبهم إلى العمل في المصانع المملوكة لهم، وفي الوقت الذي انهارت فيه الصناعات الأهلية البسيطة، حلّت على أنقاضها الصناعات الأجنبية التي تعتمد على الوسائل المتقدمة<sup>١</sup>.

ونتيجة للجهود البريطانية في الدعاية والتحفيز على جودة الصناعة الأجنبية عامّة والبريطانية خاصّة، وأنها تفوق الصناعة الأهلية في الجودة والسعر<sup>٢</sup>، وإضافة إلى إغراق البلاد بالواردات الأوروبية، فقد عزف الأهالي عن الصناعات المحليّة، ونزعوا إلى اقتباس الذوق الأوروبي، واستعملوا الواردات الأجنبية في جميع نواحي الحياة في المأكل والملبس والسكن، بدلاً من المنتجات والصناعات المحليّة<sup>٣</sup>.

وكان من نتائج تدهور الصناعة أن باعت الحكومة المصرية مغازل القطن، ومعامل النسيج، ومصانع صبّ المدافع، وصنع البنادق، والذخائر، وباعت معدّاتها وآلاتها، كما ألغت مصنع الورق ببولاق، وعطلّت الترسانة بالإسكندرية وباعت أدواتها وآلاتها، واستعاضت عن ذلك بالاستيراد من الخارج، وخاصّة من بريطانيا، كما اندثرت الكثير من الصناعات الأهلية، وخلا الجو أمام المصانع الأجنبية للانفراد بمقاليد الصناعة المصرية في تلك الفترة، واتّجه الكثير من الصناع والحرفيين للعمل في الزراعة والأعمال الأخرى، وقلّ عدد العاملين في الصناعة حتى بلغ سنة ١٩٠٧ م حوالي ٣٨٠ ألفاً شاملاً الرجال والنساء، وهو ما يعادل نسبة ٣,٤٪ من نسبة سكّان مصر آنذاك، وهي نسبة قليلة للغاية<sup>٤</sup>. ولعلّ أبلغ وصف يوضح مدى الانهيار الذي وصلت إليه الصناعة المصرية فترة

١. تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، م. س، ص ٣٤٣-٣٤٤.

٢. الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، م. س، ص ٧١.

٣. تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، م. س، ص ٣٤١.

٤. تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، م. س، ص ١٨٩.

الاحتلال البريطانيّ حتى قيام الحرب العالميّة الأولى، ما جاء في تقرير اللورد كرومر سنة ١٩٠٥م، حيث وصف الحالة التي وصلت إليها الصناعة المصريّة، فقال: «إنّ المنسوجات الأوروبيّة حلّت محلّ المنسوجات الوطنيّة، وبانقراض المنسوجات الوطنيّة أخذت الصناعة الأهليّة تنقرض أيضاً... من يقارن الحالة الحاضرة بالحالة التي كانت منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، يجد بوناً شاسعاً، وفرقاً مدهشاً، فالشوراع التي كانت مكتنّزة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف، من غزّالين، ونسّاجين، وحّاكة، وعقارين، وصبّاغين، وخيّامين، وصانعي أحذية، وصاغة، ونحاسين، وعطّارين، وصانعي قُرب وغبّابيل، وسروج، وأفقال، ومفاتيح، ومن شاكلهم كلها؛ قلّت عدداً أو درست، وقام على أطلالها المقاهي، والدكاكين المملوءة بالبضائع الأوروبيّة»<sup>١</sup>.

---

١. تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، م. س، ص ١٨٩-١٩٠.

## المحور الثالث

### تأثير الاستعمار البريطاني على التجارة

اعتنت سلطات الاحتلال البريطاني في مصر بالتجارة؛ لخدمة مصالحها ومصالح الدول الأجنبية الأخرى، لا سيّما وأنهم سيطروا على تجارة البلاد، وجاء ذلك الاهتمام لتسهيل تصدير المواد الخام وخاصة القطن، واستيراد المواد المصنوعة والسلع والمنتجات اللازمة.

التجارة الداخلية والخارجية: سيطر التجار الأجانب على التجارة الداخلية في مصر في فترة الاحتلال البريطاني حتى قيام الحرب العالمية الأولى، وزاد عددهم، وتضاعفت محلاتهم التجارية، حيث وجدوها أرضاً خصبة لاستثمار أموالهم في التجارة بها، لا سيّما مع الامتيازات الكبيرة التي توفّرت لهم، وصاروا المتحكّمين في حركة البيع والشراء، وأسعار السلع والمنتجات، وصادرات البلاد و وارداتها<sup>١</sup>.

انهارت الأسواق المصرية؛ نظراً لكساد الحالة الاقتصادية في البلاد، وضعف عجلة الإنتاج، وكانت الأسواق قبل الاحتلال رائجة، حيث اعتاد المصريون على نصب الأسواق في القرى وحول المساجد والكنائس؛ إذ تنتشر عمليات البيع والشراء، ويتبادل الناس السلع والبضائع فيما بينهم، ولكن مع تدمير الزراعة، واتّجاه البلاد لزراعة محصول واحد وهو القطن مع أولوية تصديره إلى بريطانيا؛ قلّ المعروف من السلع والبضائع في الأسواق، وسادت حالة من الكساد في الأسواق المحليّة، وتركت مصر سياستها القديمة القائمة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وارتضت السياسة التجارية الجديدة التي رسمها لهم التجار الأجانب، والتي تعتمد على الواردات الخارجية<sup>٢</sup>.

كما أحكمت الشركات الأجنبية قبضتها على تجارة مصر الداخلية والخارجية، وتضاعفت أعداد هذه الشركات، فقد بلغت الشركات العاملة بمصر في نهاية القرن التاسع

١. تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، م. س، ص ٣٠٢.

٢. تاريخ فؤاد الأوّل الاقتصادي «مصر في طريق التوجية الكامل»، م. س، ص ٣٨٤.

عشر الميلادي حوالي ٧٨ شركة، برأس مال بلغ ٢١,١٦٧,٥٧٥ جنية مصري، كان منها ٤٥ شركة أجنبية، و ٣٣ شركة محلّيّة صغيرة<sup>١</sup>، ومع الوقت زادت رؤوس أموال الشركات الأجنبيّة بشكل كبير<sup>٢</sup>، خاصة في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني، حتى بلغت في سنة ١٩١٤م حوالي ١٠٠,١٥٢,٠٠٠ جنيهاً<sup>٣</sup>، وهو ما يعادل نسبة ٩١٪ من مجموع الأموال العاملة في الشركات والمصانع المساهمة في البلاد<sup>٤</sup>، حتى أنه أوكل إليهم تنفيذ كثير من المشاريع الكبرى، مثل مشاريع الري، وبناء القناطر والكباري، والسكك الحديدية، والمصارف العقارية والمالية وغيرها<sup>٥</sup>.

خطوط المواصلات والملاحة البحريّة: عملت سلطات الاحتلال البريطاني على تطوير وسائل المواصلات المختلفة لخدمة مصالحها، وتيسير حركة الاستيراد والتصدير للمنتجات الأجنبيّة، خاصّةً وأنها كانت المستفيد الأكبر من ذلك بحكم تحكّمها في تجارة مصر الداخليّة والخارجيّة.

شرع الاحتلال سنة ١٨٩١م في إنشاء السكك الزراعية، حيث جرى إنشاء الكثير منها، للربط بين الأراضي الزراعيّة، وتسهيل حركة انتقال البضائع والمحاصيل بين المدن والقرى<sup>٦</sup>.

وفيما يخصّ السكك الحديدية في تلك الفترة، فقد جرت صيانة بعض خطوطها، وشرعت سلطات الاحتلال في إنشاء الكثير من الخطوط الجديدة، ففي عهد الخديوي توفيق (١٨٧٩-١٨٩٢م) بلغ مجموع أطوال الخطوط الحديدية حوالي ٢٣٤ كم، كان

١. عبد الله، أمين مصطفى، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي، ص ٤٧٦.

٢. الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، م. س، ص ٧٣.

٣. تاريخ فؤاد الأوّل الاقتصادي «مصر في طريق التوجية الكامل»، م. س، ص ٣٧١.

٤. تاريخ مصر الاقتصادي والمالي، م. س، ص ٤٨٨؛ عباس، أحمد فاروق، أثر الحروب البريطانيّة على الاقتصاد المصريّ

في النصف الأوّل من القرن العشرين «مع التركيز على مشكلة الأرصدة الإستراتيجيّة»، ص ١١٢.

٥. تطوّر مصر الاقتصادي في العصر الحديث، م. س، ص ١٥٨.

٦. م. ن، ص ١٦٥.

أبرزها خط سكك حديد باب اللوق - المعادي، وخط شربين - بلقاس، وخط الرحمانية - دمنهور، وخط شبين الكوم - منوف، وخط أسيوط - جرجا، وزادت خطوط السكك الحديدية في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني (١٨٩٢-١٩١٤م)، حيث بلغت أطوالها ٨٠٦ كم، كان منها خط المكس، وخط منوف - الشهداء، وخط الإسماعيلية - بورسعيد، وخط الواحات وغيرها، ورغم اتساع شبكة السكك الحديدية في تلك الفترة، لكن الاستفادة منها في نقل البضائع كان محدوداً؛ نظراً لارتفاع تكلفتها خاصة عند نقل المحاصيل الزراعية الكبيرة الحجم، الخفيفة الوزن، القليلة الثمن والسعر، إضافة إلى أن الخطوط الحديدية شيد غالبيتها بمحاذاة النيل والترع، فكان ذلك ممّا يفصل بينها وبين مراكز الإنتاج، ويصعب من النقل عبرها<sup>١</sup>.

ولقد سيطر الأجانب على الملاحة البحرية في مصر في فترة الاحتلال البريطاني حتى قيام الحرب العالمية الأولى، بعد أن قضوا على أسطول مصر التجاري، حيث عطلت الترسانة البحرية بالإسكندرية، وبيعت آلاتها وأدواتها، كذلك عطل الحوض الحجري بالإسكندرية، وكان مُعدّاً لإصلاح السفن، وبيعت آلاته ومعدّاته، وفي سنة ١٨٩٨م باعت الحكومة المصرية إلى شركة بريطانية بواخر مصلحة البوستة الخديوية، وكان عددها إحدى عشرة باخرة كبيرة، بثمان زهيد قُدر بـ ١٥٠,٠٠٠ جنيهًا فقط<sup>٢</sup>، واضطرت مصر -عقب إضعاف الأسطول التجاري- إلى الاعتماد كلياً في مواصلاتها البحرية على الشركات الأجنبية، وخاصة البريطانية منها، وتولّت الأخيرة نقل البريد وغيره من المهمّات الحكومية والأجنبية والسلع والبضائع على نفقة المصريين<sup>٣</sup>.

صارت مصر خاضعة لما يختطه الأجانب فيما يخصّ المواصلات البحرية، وجاءت كلها لخدمة مصالحهم، وتحقيق المزيد من المكاسب والامتيازات، والتي وقع عبؤها

١. تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، م. س، ص ٢٣٠-٢٣١.

٢. م. ن، ص ٢٥٦.

٣. تاريخ فؤاد الأوّل الاقتصادي «مصر في طريق التوجية الكامل»، م. س، ص ٣٨٤.

على كاهل المصريين، حتى قناة السويس، أبرز خطوط الملاحة المصريّة، والمنفذ البحري الحيوي الذي يتحكّم في طريق التجارة الدولية بين الشرق والغرب، لم يكن للمصريين حرّيّة التحكّم فيها أو حتى إدارتها، بل تحكّمت بها الدولة الأجنبيّة المساهمة، والتي عقدت مؤتمراً في الأستانة في الفترة من (١٨٨٥-١٨٨٨م) للنظر في إشكالية إدارة القناة، وانتهى المؤتمر باتفاق، نصّ على: حيادية القناة، وفتحها لمرور سفن جميع الدول في وقت السلم، أمّا في وقت الحرب فيُسمح لسفن الدول المحاربة بالمرور، شريطة ألاّ تقوم بأيّ عمل حربيّ بها، ولا على بعد ثلاثة أميال بحريّة من طرفيها الشمالي والجنوبي، وألاّ يُسمح لهذه السفن بالبقاء في الموانئ المصريّة أكثر من أربع وعشرين ساعة، وقد جرى ذلك الاتفاق دون أن يكون لمصر دور أو رأي فيه، واقتصر دورها على أخذ العمل الذي تراه مناسباً لحماية القناة وحفظ سلامتها، أي أن دورها اختزل في كونها حارساً للقناة، وحامياً لمصالح وسفن الدول الأجنبيّة<sup>١</sup>.

**الصادرات والواردات:** انتعشت حركة الاستيراد والتصدير في مصر فترة الاحتلال البريطاني حتى قيام الحرب العالمية الأولى، ولكن معظم عائداتها صبّت في مصلحة الأجانب الذي تحكّموا في الحركة التجارية في البلاد.

شهدت قيمة الصادرات والواردات المصريّة زيادة كبيرة في تلك الفترة، لكن نسبة زيادة الواردات كانت أكبر من زيادة نسبة الصادرات، وهو ما يعكس الحالة التي وصلت إليها مصر في ظلّ الاحتلال البريطاني في تلك الفترة، حيث تحوّلت إلى بلد مستورد للكثير من المنتجات والسلع؛ من أجل سدّ حاجة سكّانها خاصّة من السلع الضروريّة، بعد أن كانت تحقّق سابقاً الاكتفاء الذاتي في الكثير من هذه السلع، بل وتصدر بعضاً من الفائض منها. وفي الوقت الذي زادت فيه قيمة الصادرات حتى بلغت سنة ١٩١٤م مبلغ ٣١,٦٦٢,٠٠٠ جنيهاً مصرياً، بعد أن كانت ١٢,٩٨٣,٢٠٤ جنيهاً سنة ١٨٨٠م؛ نتيجة زيادة صادرات القطن وبذرتة، كذلك زادت قيمة الواردات المصريّة بشكل أكبر، حيث

ارتفعت من ٨,٢٠١,٠٠٠ م سنة ١٨٨٠م إلى ٢٧,٨٦٥,٠٠٠ جنيهاً في سنة ١٩١٣م؛ نظراً لكثرة واردات مصر في تلك الفترة، وهو ما يوضح أنّ نسبة زيادة الواردات كانت أكبر من نسبة زيادة الصادرات<sup>١</sup>.

ورغم التأثيرات السلبية الكبيرة على الأوضاع الاقتصادية عامة والنشاط التجاري خاصة، نتيجة زيادة حجم الواردات المصرية عن الصادرات في تلك الفترة، لكنها لم تكن المشكلة الأكبر، إنّما كانت المشكلة في نوعية الصادرات والواردات وحجمها، ففي الوقت الذي لم تتجاوز فيه حصيلة الصادرات الصناعية نسبة ٩٪ من قيمة صادرات البلاد في تلك الفترة<sup>٢</sup>، حصلت الصادرات الزراعية على النسبة الأكبر من حصيلتها، لكن غالبية هذه النسبة تمثلت في القطن الذي استحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات المصرية عامة، حيث تراوحت نسبته ما بين ٨٠-٩٣٪ من حصيلة الصادرات، في حين شكّلت كافة الصادرات الزراعية الأخرى نسبة قليلة ومحدودة، مثل السكر، والبيض، والأرز، والبصل، والصوف، أما الواردت فقد كانت كثيرة ومتعددة لا سيّما وأنها شملت السلع الضرورية والمواد الغذائية<sup>٣</sup>.

**الضرائب:** شكّلت الضرائب المصدر الرئيس في إيرادات البلاد وميزانيتها، وقد وقع العبء الأكبر من حصيلة فرض الضرائب على المصريين، في حين حصل الأجانب الأفراد منهم والشركات على امتيازات خاصة في التعاملات المادية ودفع الضرائب<sup>٤</sup>.

وانقسمت الضرائب في مصر في تلك الفترة إلى قسمين: القسم الأول هو الضرائب المباشرة، وتتمثل في الضريبة العقارية على الأراضي الزراعية والمباني، وفي الوقت الذي كان المصريون يواظبون فيه على دفعها، كان الأجانب يتهرّبون من الوفاء بها، لا سيّما بعد إقرار المحاكم المختلطة بعدم فرض الضرائب المباشرة على الأجانب دون موافقة الدولة

١. تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، م. س، ص ٢٩٧، ٢٩٩.

٢. أمين، جلال، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، ص ٤٠.

٣. تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، م. س، ص ٢٩٧.

٤. الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، م. س، ص ٧٣.

صاحبة الامتيازات، ومن ثمّ فقد وقع غالبية هذه الضرائب على المصريين. أمّا القسم الثاني من الضرائب التي عُرفت في مصر في تلك الفترة فهي الضرائب غير المباشرة، وتشمل العديد من الأقسام منها رسوم الموانئ، ورسوم مصائد الأسماك، ورسوم الدمغة، ورسوم دفع المصوغات، والرسوم القضائية، والرسوم الجمركية، وكانت الحكومة المصرية صاحبة الحق في الحرية في إقرارها وفرضها<sup>١</sup>.

عملت الحكومة المصرية التي كانت تقبع تحت وطأة الاحتلال البريطاني على الحصول على أكبر إيراد مستطاع من فرض الضرائب، من أجل الوفاء بخدمة سداد الدين، وفي ظل صعوبة الحصول على ذلك العائد من حاصلات الضرائب المباشرة؛ نظراً للامتيازات والمعاهدات التجارية للرعيا الأجانب؛ فقد حاولت الحكومة تعويض ذلك عن طريق عائدات الضرائب غير المباشرة، والتي يقع عبؤها على جميع أبناء الشعب المصري، حيث يدفعها الفقير والغني؛ ولذلك فقد زادت قيمة الضرائب غير المباشرة في تلك الفترة، وكانت قبل ذلك أقل إيراداً من الضرائب المباشرة، ولكن مع وجود الاحتلال البريطاني زادت إيرادات الضرائب غير المباشرة عن إيرادات الضرائب المباشرة، ففي ميزانية سنة ١٩٠٠م بلغت قيمة عائدات الضرائب المباشرة مبلغ ٥,٥٣٩,١٦٧ جنيهاً، في حين كانت قيمة عائدات الضرائب غير المباشرة حوالي ٥,٤٣٨,٨٨٢ جنيهاً، ومع زيادة النفوذ الأجنبي، واستثمارات الأجانب الاقتصادية أصبحت الضرائب غير المباشرة تدرّ عائداً أكبر من الضرائب المباشرة<sup>٢</sup>.

وأمام عجز الحكومة المصرية -المسلوبة الإرادة والقوة- في الوفاء بمتطلبات الديون، خاصّة مع عدم قدرتها على فرض الضرائب المستحقّة على الأجانب، اضطرت إلى فرض كثير من الأعباء على المصريين، حيث أُقرّت الكثير من الرسوم على السلع والمنتجات الضرورية من مثل البن والشاي والكبريت والدخان وغيرها ممّا يستخدمها غالبية السكّان،

١. تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي «مصر في طريق التوجية الكامل»، م. س، ص ٥١٨-٥١٩.

٢. م. ن، ص ٥٢٧-٥٢٨.

في حين لم تستطع فرض المزيد من الضرائب على الكماليّات وأدوات الزينة والمنتجات الترفيحية؛ لكون غالبيتها يقع على الأجنب والطبقات الغنيّة، إضافة إلى أنها تأتي بالقليل من الإيرادات؛ نظراً لمحدوديّة استخدامها<sup>١</sup>.

ورغم وقوع معظم الضرائب في تلك الفترة على عاتق المصريين، إلا أنّهم كانوا الفئة الأقل استفادة من عوائد هذه الضرائب، بل إن كثيراً من الأجنب الذين فرضت عليهم القليل من الضرائب قد تهرّبوا من الوفاء بهذه الضرائب، استفادوا بعوائد الضرائب أكثر من المصريين، وكانت معظم إيرادات البلاد تذهب إلى خدمة الدين؛ إذ خصّصت سلطات الاحتلال في الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٩٠٠م نسبة تتراوح ما بين ٢٤-٤٠٪ من إجمالي حصيلّة الصادرات لخدمة الدين، وهو ما يعادل ٣٥ إلى ٤٦٪ من إجمالي الإيرادات الحكوميّة في تلك الفترة<sup>٢</sup>.

١. تاريخ فؤاد الأوّل الاقتصادي «مصر في طريق التوجية الكامل»، م. س، ص ٥٢٩-٥٣٠.

٢. قصة الاقتصاد المصريّ من عهد محمّد علي إلى عهد مبارك، م. س، ص ٤١.

## النتائج

- تركّزت السياسة الاقتصادية للاحتلال البريطاني في مصر على ربط البلاد ببريطانيا، وجعل الاقتصاد المصري تابعاً للاقتصاد البريطاني، وبناءً على ذلك أولت اهتماماً بالجوانب التي تخدم مصالحها، في حين أهملت غيرها؛ ففي الوقت الذي اعتنت به سلطات الاحتلال بالزراعة والتجارة، أهملت متعمّدة الصناعة.

- لاقت الزراعة عناية كبيرة من قبل سلطات الاحتلال البريطاني في مصر، وأولوا اهتماماً كبيراً بالمشاريع الزراعيّة، ووسائل الري وتحسينها، بهدف زيادة المساحة الزراعيّة، لاستغلالها في زراعة القطن، وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعة البريطانيّة.

- شكّل محصول القطن غالبية إنتاج مصر من المحاصيل الزراعيّة في فترة الدراسة، وصار اقتصاد مصر مرهوناً بما تتجه البلاد من القطن، وبأسعاره عالمياً.

- عمل الاحتلال البريطانيّ جاهداً على محاربة زراعة معظم المحاصيل الزراعيّة التي قد تشكّل منافسة لزراعة القطن، مثل الدخان والكتّان والحبوب وغيرها؛ ممّا ترتّب عليه عجز في توفير السلع والمنتجات الضروريّة، وعوضها بالاستيراد من الخارج، وكان لذلك آثار كبيرة في ضعف اقتصاد البلاد وإرهاق المصريين.

- عانت التربة الزراعيّة كثيراً، وتعرّضت للإجهاد وقلة الإنتاج، والتصحر؛ بسبب السياسة البريطانيّة المتبّعة في الزراعة، والمتمثّلة في زراعة محصول واحد وهو القطن، وكذلك من الطرق الخاطئة في معالجة ضعف إنتاجيّة الأرض باستخدام المبيدات الكيماويّة.

- أهملت سلطات الاحتلال الصناعة إلى حدّ كبير، وعملت على القضاء عليها، حتى تجعل من مصر سوقاً لترويج منتجاتها، وخير مثال على ذلك أن مصر كانت تستورد معظم مصنوعات القطنية من بريطانيا، رغم أنّ الأخيرة كانت تعتمد على القطن المصري بوصفه مادةً خاماً لإقامة الصناعة.

- اهتمّت الحكومة البريطانية بالتجارة في مصر، وأسهمت في إصلاح طرق المواصلات الداخلية والخارجية، لتسيير حركة الصادرات والواردات، لخدمة مصالحها، وتقليل نفقات النقل، لكونها الدولة الأكثر في تعاملات التبادل التجاري مع مصر؛ حيث كانت تحصل على معظم الصادرات المصرية المتمثلة في القطن، وفي الوقت ذاته كانت أكثر البلاد المصدرة للسلع والمنتجات إلى مصر.

## قائمة المصادر والمراجع

١. إبراهيم، شحاتة عيسى، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٥م.
٢. أمين، جلال، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢م.
٣. حنين، جرجس، الأطيان والضرائب في القطر المصري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٩٠٤م.
٤. الحية، أحمد أحمد، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة مصر، مصر، ١٩٦٧م.
٥. رودستين، المسيو تيودور، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، تعريب: علي أحمد شكري، مكتبة الهلال، القاهرة، ١٩٢٧م.
٦. الزياي، داليا عادل، النظم الاقتصادية المقارنة، مراجعة: أحمد مندور، القاهرة، (د، ت).
٧. صبري، محمد، تاريخ العصر الحديث مصر «من محمد علي إلى اليوم»، ط ٢، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٢٧م.
٨. عباس، أحمد فاروق، أثر الحروب البريطانية على الاقتصاد المصري في النصف الأول من القرن العشرين «مع التركيز على مشكلة الأرصدة الإستراتيجية»، مقال بمجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٤٤، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٠٢١م.
٩. عبد الله، أمين مصطفى، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي، ط ٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٤م.
١٠. القوني، مصطفى، تطور مصر الاقتصادي في العصر الحديث، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٩٤٤م.
١١. لهيطة، محمد فهمي، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي «مصر في طريق التوجية الكامل»، مطبعة الشيكشي، مصر، ١٩٤٥م.

١٢. \_\_\_\_\_، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، القاهرة، ١٩٣٨م.
١٣. اللورد كرومر، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العموميّة في مصر والسودان سنة ١٩٠٦م، مطبعة المقطم، مصر، ١٩٠٧م.
١٤. \_\_\_\_\_، مصر الحديثة، ترجمة: صبري محمّد حسن، مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥م.
١٥. مصطفى، محمّد عبد الرحمن، تاريخ مصر الحديث، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥١م.
١٦. هرشلاغ، (ز. ي)، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، نقله إلى العربية: مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٣م.